

# ندوة “حق الحياة” وظهور 3 مختفين وانتهاكات “سجن المنيا”



السبت 29 فبراير 2020 11:02 م

استمرارًا لأنشطة حملة “أوقفوا تنفيذ الإعدامات في مصر، تنظم عدة منظمات حقوقية ندوة بعنوان “الحق في الحياة”، على هامش انعقاد الدورة الـ43 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

وتُعقد الندوة، الاثنين القادم 2 مارس 2020، داخل القاعة 27 فى الساعة 11 صباحا بتوقيت القاهرة، بمقر مجلس حقوق الإنسان فى جنيف

ودعت المنظمات المشاركة في الحملة إلى متابعة الندوة، التي تأتي ضمن الفعاليات التي أطلقتها الحملة، والتي تهدف إلى كسب رأي عام دولي ضاغط على حكومة الانقلاب، لوقف تنفيذ أحكام الإعدام، ودعم ومناصرة ضحايا الإعدام التعسفي في مصر، وتوضيح العوارق القضائية ومعايير وضمانات المحاكمات العادلة في القضايا المنظورة أو التي حُكم فيها

وجددت الحملة نشاطها بالتزامن مع ذكرى تنفيذ أحكام الإعدام في عدة قضايا في العام الماضي، حيث تعرض كافة من تم إعدامهم للتعذيب بالضرب والصعق الكهربائي أو الإكراه البدني والمعنوي؛ لحملهم على الاعتراف تحت وطأة التعذيب، فضلًا عن المحاكمة أمام قضاء غير مختص بمحاكمتهم

الحياة لأبرياء هزلية “ميكروباص حلوان“

إلى ذلك جددت حملة “أوقفوا الإعدامات”، أمس الجمعة، المطالبة بالحياة لـ7 شباب أبرياء صدر ضدّهم حكم جائر ومسييس بالإعدام بهزلية “ميكروباص حلوان”، وأكدت دعمها لكل برّيء تطارده أعواد مشانق العسكر لمجرد تصنيفه على أنه “معارض”، حتى يرفع الظلم الواقع عليه

وبتاريخ 26 نوفمبر، قضت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بطره، بالإعدام شنقا لـ7 معتقلين من أصل 32، فى القضية المعروفة إعلاميًا بخليعة “ميكروباص حلوان”، كما قررت السجن المشدد 15 سنة لـ3 من المتهمين فى القضية الهزلية، و10 سنوات لـ15 آخرين، وبراءة 7 مواطنين آخرين ممن تضمنتهم القضية الهزلية

والصادر ضدّهم حكم الإعدام هم: محمود عبد التواب، أحمد سلامة، محمد إبراهيم، عبد الرحمن أبو سريع، إبراهيم إسماعيل، عبد الله محمد شكرى، محمود عبد الحميد أحمد

وأدان حقوقيون وقانونيون الحكم، مؤكدين أنه افتقد معايير المحاكمات العادلة، خاصة وأن الدفاع طعن بالتزوير على محاضر الضبط وبطلان التحقيقات معهم

فيما يؤكد المتابعون لمثل تلك المحاكمات، أنه منذ الانقلاب العسكري تم إنشاء عدد من الدوائر أطلق عليها دوائر الإرهاب، باتت جميع الأحكام الصادرة عن هذه الدوائر محل شك كبير؛ بسبب غياب ضمانات وقواعد العدالة المعمول بها في كل أنحاء العالم

وبات المواطن المصري لا يتمتع بالمحاكمة أمام قاضيه الطبيعي، فهذه الدوائر تعد قضاءً استثنائيًا، حيث تم اختيار قضاة بعينهم لنظر قضايا بعينها، وفي خصومة سياسية مع المتهمين في هذه القضايا، وهو ما يلقي بظلال من الشك على إجراءات هذه المحاكمات

كما أن كل الإجراءات التشريعية الاستثنائية التي تمت للتأثير على محكمة النقض وعلى قرارها، ومنعها من النظر بصورة طبيعية في القضايا التي تحال إليها، تؤكد افتقاد المحاكمات لضمانات العدالة .

ظهور 3 مختفين بناية العاشر وإخفاء رابعهم

فيما ظهر 3 من المختفين قسريا بنياية العاشر من رمضان بعد اختفاء ثلاثة أيام، عقب اعتقالهم بشكل تعسفي من محل إقامتهم دون سند من القانون، الثلاثاء الماضي 25 فبراير الجاري، وهم:

المهندس "حسن غريب محمد"، وابنه الطالب "أحمد حسن غريب"، يضاف إليهما "محمود عبد الرحيم محمد عبد السلام"، وجميعهم من أبناء سان الحجر

وقررت نيابة الانقلاب حبسهم 15 يومًا على ذمة التحقيقات؛ بزعم الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين وحيازة منشورات

ولا تزال عصاة العسكر تخفى "متولي يعقوب السيد عبد العال"، والذي تم اعتقاله أيضا مع الثلاثة السابقين، ولا يُعلم مكان احتجازه حتى الآن ولا أسباب ذلك، ضمن جرائم العسكر التي لا تسقط بالتقادم

استمرار إخفاء السحيمي للشهر الثالث على التوالي فى الإسكندرية

وفى الإسكندرية تتواصل الجريمة ذاتها للمواطن "السيد إبراهيم السحيمي"، البالغ من العمر 37 عاما، اختطفته قوات أمن الانقلاب من أحد شوارع الإسكندرية، عصر يوم الأحد 8 ديسمبر 2019، ولم يستدل على مكانه حتى الآن، فى الوقت الذى تنكر فيه مديرية أمن الإسكندرية تواجده بحوزتهم .

يشار إلى أن الضحية صدر ضده حكم غيابي جائر ومسييس بالإعدام، فى القضية 108 جنایات عسكرية الإسكندرية، المعروفة بـ"دنشواى الإسكندرية".

"نحن نسجل" توثق الانتهاكات بسجن المنيا شديد الحراسة وإضراب المعتقلين

وثقت منصة "نحن نسجل" الحقوقية الانتهاكات التى ترتكب ضد المعتقلين بسجن المنيا شديد الحراسة، وما يقوم به رئيس مباحث سجن المنيا "أحمد جميل" وعدد من ضباط السجن بمساعدة آخرين من المخبرين، بالتعدي على بعض المعتقلين بالضرب والصعق بالكهرباء

وذكرت أنه مع تصاعد الانتهاكات دخل عدد من المعتقلين فى إضراب عن الطعام، وفق استغاثات وصلتهم لفضح هذه الانتهاكات لرفع الظلم الواقع عليهم

ويعاني المعتقلون بسجن المنيا شديد الحراسة من أوضاع غير إنسانية، منها المنع من الزيارة ودخول الأدوية والترخيص، بالإضافة إلى تجريد الزنازين باستمرار